



صندوق النقد الدولي

بيان صحفي رقم 10/418

واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431

للنشر الفوري

الولايات المتحدة الأمريكية

٥ نوفمبر ٢٠١٠

## المجلس التنفيذي للصندوق يوافق على عملية إصلاح شاملة كبرى لنظام الحصص والحوكمة

وافق اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على مقترحات تقود إلى عملية إصلاح شاملة كبرى لنظام الحصص والحوكمة الحالي، مما سيؤدي إلى تعزيز شرعية الصندوق وفعاليتيه.

وعقب قرار المجلس التنفيذي، قال السيد دومينيك سترابوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي: "إن هذا الاتفاق التاريخي يجسد أعرق إصلاح في نظام حوكمة الصندوق على مدار تاريخه الممتد منذ ٦٥ عاما، وهو أكبر تحويل لأدوات التأثير في صنع القرار لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية إقرارا بدورها المتزايد في الاقتصاد العالمي".

وفي إطار الإصلاحات واسعة النطاق، اقترح المجلس التنفيذي استكمال المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص بمضاعفة حصص العضوية لتصل إلى نحو ٤٧٦,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٧٥٥,٧ مليار دولار أمريكي بأسعار الصرف الجارية) وإجراء عملية كبرى لإعادة الموازنة بين أنصبة حصص البلدان الأعضاء. وسيؤدي ذلك إلى تحويل ما يزيد على ٦% من أنصبة الحصص إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية، وتحويل أكثر من ٦% من البلدان زائدة التمثيل إلى البلدان ناقصة التمثيل، مع حماية حصص أفقر البلدان الأعضاء وقوتها التصويتية. كذلك أيد المجلس المقترحات المؤدية إلى مجلس تنفيذي أكثر تمثيلا للبلدان الأعضاء يُختار كل أعضائه بالانتخاب.

وقد أوصى المجلس التنفيذي، الذي يتولى الإشراف على عمليات الصندوق اليومية، بمجموعة من الإصلاحات قام بإحالتها إلى مجلس المحافظين الممثلة فيه كل البلدان الأعضاء في الصندوق وعددها ١٨٧ بلدا والذي يتعين الحصول على موافقته قبل تنفيذ زيادات الحصص المقترحة وإجراء التعديل المقترح في اتفاقية تأسيس الصندوق لإلغاء فئة المديرين التنفيذيين المعينين. وعقب موافقة مجلس المحافظين، ينبغي أن تعلن البلدان الأعضاء قبول زيادات الحصص

المقترحة والتعديل المقترح في اتفاقية التأسيس، وهو ما يتطلب موافقة البرلمان في كثير من الحالات والتي سيبدل الأعضاء قصارى جهدهم للحصول عليها قبل انعقاد الاجتماعات السنوية في عام ٢٠١٢.

وأضاف السيد سترأوس-كان: "إن مضاعفة الحصص تكفل الحفاظ على طابع الصندوق كمؤسسة قائمة على حصص العضوية وتكفل له القدرة على خدمة بلدانه الأعضاء في أوقات الأزمات. فمن خلال توزيع أكثر إنصافاً لأنصبة الحصص بما يجعلها انعكاساً أصدق للأهمية الاقتصادية التي يتسم بها كل بلد عضو، إلى جانب وجود مجلس تنفيذي أكثر تمثيلاً للبلدان الأعضاء، سوف تزداد مصداقية وفعالية جهود الصندوق المتواصلة نحو تعزيز الاستقرار المالي العالمي."

وقال أيضاً: "تأتي هذه الإصلاحات مرتكزة على سابقتها التي بدأت في عام ٢٠٠٨، وسوف تؤدي مع الخطوات التي أُتخذت في تاريخ أسبق إلى زيادة الحصص التصويتية المخصصة لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية بما يزيد بكثير على خمس نقاط مئوية." وأضاف: "لقد توصلنا إلى مجموعة من الإصلاحات المتوازنة. ولم تكن المفاوضات بشأنها سهلة، لكن بلداننا الأعضاء أبدت استعداداً لقبول الحلول التوافقية كما أبدت مرونة كافية للتوصل إلى اتفاق يحقق الصالح العام. ولذلك أوجه بالشكر لكل بلد من البلدان الأعضاء – ولكافة السلطات الوطنية التي بذلت جهداً شاقاً لتحقيق تقدم في هذه المناقشات، ومنها كوريا التي كان لها دور مهم في التقاء مجموعة العشرين منذ أسبوعين. وأتطلع الآن إلى موافقة مجلس المحافظين على هذه الإصلاحات."

وسوف يحقق تحويل الحصص في هذا السياق أكثر مما استهدفه الوزراء والمحافظون الأعضاء في اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية – وهي الجهاز الاستشاري المعني بالسياسات في الصندوق – في أكتوبر ٢٠٠٩، أي أكثر من تحويل نسبة من أنصبة الحصص لا تقل عن ٥% لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية من البلدان الممثلة بالزيادة إلى البلدان ناقصة التمثيل، مع حماية الحصص التصويتية المخصصة لأفقر البلدان الأعضاء. وعلى ذلك تصبح البلدان صاحبة أكبر ١٠ حصص في الصندوق هي الولايات المتحدة واليابان ومجموعة نادي "بريك" للأسواق الصاعدة الكبرى (البرازيل والصين والهند والاتحاد الروسي) والبلدان الأوروبية الأربعة الكبرى (فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة). وقد أيد المجلس التنفيذي الخط الزمني الذي يقضي ببدء سريان زيادة الحصص والانتهاج من إعادة المواءمة بين أنصبة البلدان الأعضاء مع حلول موعد الاجتماعات السنوية في أكتوبر ٢٠١٢، وتنفيذ إصلاحات المجلس التنفيذي في موعد لا يتجاوز انتخابات المجلس التنفيذي اللاحقة والتي تقرر إجراؤها في أواخر ٢٠١٢.

## تلخيص لأهم عناصر الإصلاح:

### (١) أنصبة الحصص والأصوات

- **زيادة الحصص** – من المقرر بموجب المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص مضاعفة حصص البلدان الأعضاء، وهي المصدر الرئيسي للموارد المالية في الصندوق، لتصل إلى ٤٧٦,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة صعودا من ٢٣٨,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تم الاتفاق عليها في عام ٢٠٠٨ ضمن إصلاحات نظام الحصص والأصوات. وبمجرد أن تصبح هذه الزيادة نافذة، يبدأ في المقابل تخفيض الموارد المتاحة من خلال "الاتفاقات الجديدة للاقتراض" (NAB) – وهي ترتيب مساند بين الصندوق ومجموعة من أعضائه يتيح للصندوق الحصول على موارد إضافية لاستخدامها في الإقراض – مع الحفاظ على الأنصبة النسبية للبلدان الأعضاء.

- **تحويل الحصص** – سيؤدي هذا التحويل لنسبة من أنصبة الحصص إلى تحقيق نتائج تتجاوز الحد الأدنى المستهدف حسبما ورد في [بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية الصادر في أكتوبر ٢٠٠٩](#)، حيث تزيد النسبة المحولة من البلدان زائدة التمثيل إلى البلدان ناقصة التمثيل على ٦%، وتزيد النسبة المحولة إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية على ٦% أيضا. وإضافة إلى ذلك، سيبلغ مجموع الحصص التصويتية المحولة إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية كمجموعة ٥,٣%، عند اقترانها بإصلاح نظام الحصص والأصوات المتفق عليه في عام ٢٠٠٨.

- **حماية القوة التصويتية لأفقر البلدان** – سيتم الحفاظ على الحصص التصويتية المخصصة لأفقر البلدان الأعضاء، وهي البلدان المؤهلة للاقتراض من "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" المخصص لبلدان الدخل المنخفض والتي يقل دخل الفرد فيها عن الحد الأدنى السائد وفق معايير المؤسسة الدولية للتنمية (١,١٣٥ دولارا أمريكيا في ٢٠٠٨، وهي السنة التي تستند إليها الحسابات في سياق إصلاحات الحصص، أو ضعف هذه القيمة بالنسبة للبلدان الصغيرة).

- **صيغة الحصص والمراجعة القادمة** – سيتم بحلول يناير ٢٠١٣ استكمال عملية مراجعة شاملة لصيغة الحصص الحالية، والتي كانت أساس العمل أثناء المراجعة العامة الرابعة عشرة. وسوف يتقدم موعد استكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص بنحو عامين لتتم في يناير ٢٠١٤. والهدف من ذلك هو الاستمرار في العملية الديناميكية الرامية إلى تعديل أنصبة الحصص بما يعكس التحولات في الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن تؤدي أي إعادة المواءمة بين أنصبة الحصص إلى زيادات في حصص الاقتصادات الديناميكية تمشيا مع مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي، ومن ثم يُرجَّح أن تؤدي أيضا إلى زيادات في حصص بلدان

الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ككل. وسوف تُتخذ خطوات أيضا لحماية صوت وتمثيل البلدان الأعضاء الأكثر فقرا.

## (٢) نظام الحوكمة – حجم المجلس التنفيذي وتكوينه

- تلتزم البلدان الأعضاء بالحفاظ على المجلس التنفيذي بحجمه الحالي الذي يضم ٢٤ عضوا، ومراجعة تكوينه كل ثماني سنوات، بدءا من دخول إصلاحات الحصص حيز التنفيذ.
- تُخفّض البلدان الأوروبية المتقدمة حجم تمثيلها المجمع بإلغاء اثنين من مقاعدها في موعد لا يتجاوز جولة الانتخاب الأولى بعد دخول إصلاحات الحصص حيز التنفيذ.
- تقتصر عضوية المجلس التنفيذي على المديرين التنفيذيين المنتخبين عقب دخول التعديل المقترح في اتفاقية تأسيس الصندوق حيز التنفيذ، فتُلغى بذلك فئة المديرين التنفيذيين المعيّنين (يقضي النظام الحالي بأن تعين البلدان الأعضاء صاحبة أكبر خمس حصص في الصندوق مديرا تنفيذيا).
- تتاح فرصة أكبر لإضافة مدير تنفيذي مناوب ثانٍ لتعزيز تمثيل الدوائر الانتخابية التي تضم بلدان متعددة.

## مرفق

**مجلس المحافظين** هو أعلى جهاز لصنع القرار في صندوق النقد الدولي ويتألف من محافظ ومحافظ مناوب يعينهما كل بلد عضو. ويكون المحافظ في العادة وزيرا للمالية أو محافظا للبنك المركزي في البلد العضو. ويتمتع مجلس المحافظين بمعظم صلاحيات الصندوق، وقد فوض المجلس التنفيذي في كل صلاحياته باستثناء بعض الصلاحيات التي يحتفظ بها. ويجتمع مجلس المحافظين في العادة مرة واحدة سنويا.

ويؤدي **المجلس التنفيذي** وظائفه باعتباره في حالة انعقاد مستمرة ويتولى مسؤولية تسيير أعمال الصندوق. ويتألف المجلس من ٢٤ مديرا تنفيذيا تختارهم البلدان الأعضاء أو مجموعات البلدان بالتعيين (٥ مديرين) أو بالانتخاب (١٩ مديرا)، إلى جانب المدير العام الذي يعمل أيضا رئيسا للمجلس التنفيذي. ويجتمع المجلس عدة مرات أسبوعيا في العادة، وغالبا ما يضطلع يزاول أعماله استنادا إلى التقارير التي تعدها الإدارة العليا وخبراء الصندوق.

وتخصص لكل بلد عضو في الصندوق **حصة** يعتمد حجمها على مركزه النسبي في الاقتصاد العالمي إضافة إلى عدد من المتغيرات الأخرى. وتدر اشتراكات الحصص التي يسدها الأعضاء معظم الموارد المالية التي يحصل عليها الصندوق. وحسب حصة كل بلد عضو، يتحدد الحد الأقصى لالتزاماته المالية تجاه الصندوق وقوته التصويتية، كما تؤثر الحصة على حجم التمويل الذي يمكن للعضو الحصول عليه من الصندوق.

## عرض توضيحي لأنصبة الحصص والأصوات المقترحة /١

(%)

المقترحة /٤/٣	أنصبة الأصوات		أنصبة الحصص		الحصة القائمة على مزيج إجمالي الناتج المحلي /٢	الحصة المحسوبة		
	قبل اجتماعات سنغافورة	بعد الجولة الثانية /٤/٣	المقترحة	قبل اجتماعات سنغافورة الجولة الثانية /٣				
٥٥,٣	٥٧,٩	٦٠,٦	٥٧,٧	٦٠,٥	٦١,٦	٦٠,٠	٥٨,٢	الاقتصادات المتقدمة
٤١,٢	٤٣,٠	٤٥,١	٤٣,٤	٤٥,٣	٤٦,٠	٤٨,٠	٤٢,٩	الاقتصادات المتقدمة الكبرى (مجموعة السبعة)
١٦,٥	١٦,٧	١٧,٠	١٧,٤	١٧,٧	١٧,٤	٢١,٦	١٧,٠	الولايات المتحدة
٢٤,٧	٢٦,٣	٢٨,١	٢٦,٠	٢٧,٧	٢٨,٦	٢٦,٤	٢٥,٩	أخرى
١٤,١	١٤,٩	١٥,٤	١٤,٣	١٥,١	١٥,٦	١١,٩	١٥,٣	اقتصادات متقدمة أخرى
٤٤,٧	٤٢,١	٣٩,٤	٤٢,٣	٣٩,٥	٣٨,٤	٤٠,٠	٤١,٨	الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٣٧,٠	٣٤,٥	٣١,٧	٣٥,١	٣٢,٤	٣٠,٩	٣٣,٢	٣٤,١	البلدان النامية
٥,٦	٦,٢	٦,٠	٤,٤	٤,٩	٥,٥	٢,٩	٣,١	إفريقيا
١٦,١	١٢,٨	١٠,٤	١٦,١	١٢,٦	١٠,٣	١٧,٣	١٧,٧	آسيا /٥
٦,٨	٧,٣	٧,٦	٦,٧	٧,٢	٧,٦	٥,٢	٦,٢	الشرق الأوسط ومالطا وتركيا
٨,٤	٨,٢	٧,٧	٧,٩	٧,٧	٧,٥	٨,٠	٧,٠	نصف الكرة الغربي
٧,٧	٧,٦	٧,٧	٧,٢	٧,١	٧,٦	٦,٨	٧,٧	بلدان التحول الاقتصادي
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع
								بنود للتذكرة:
٢٩,٤	٣٠,٩	٣٢,٥	٣٠,٢	٣١,٩	٣٢,٩	٢٧,٨	٣١,٣	مجموعة السبعة والعشرين الأوروبية
٤,٥	٤,٥	٤,٠	٣,٢	٣,٢	٣,٥	١,٧	١,٨	البلدان منخفضة الدخل (حسب الحدود الدنيا بمعايير المؤسسة الدولية للتنمية) /٦
٥,٨			٦,٢					الأنصبة المحولة من مرحلة ما بعد الجولة الثانية البلدان ناقصة التمثيل (بالنقط المئوية)
								البلدان ناقصة التمثيل من مجموعة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية (بالنقط المئوية)
٥,٤			٥,٧					بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية (بالنقط المئوية) /٧
٥,٧			٦,٠					بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية (بالنقط المئوية)
٢,٦			٢,٨					عامل التخفيض الموحد /٨

المصدر: إدارة المالية.

١/ راجع المرفق للاطلاع على وصف لآلية توزيع الأنصبة.

٢/ تم اشتقاق مزيج إجمالي الناتج المحلي باستخدام أسعار الصرف السائدة في السوق بنسبة ٦٠% وأسعار الصرف حسب تعادل القوى الشرائية بنسبة ٤٠%، مع عامل تقليص قدره ٠.٩٥.

٣/ تتضمن زيادات مخصصة لم تدخل حيز التنفيذ بعد لصالح بلدان مؤهلة يبلغ عددها ٥٤ بلداً، كما تتضمن كوسوفو وتوفالو اللذين انضموا لعضوية الصندوق في ٢٩ يونيو ٢٠٠٩ و ٢٤ يونيو ٢٠١٠، على الترتيب. وتم استخدام الحصص المقترحة للمراجعة الحادية عشرة في حالة البلدين اللذين لم يعلنوا بعد قبولهما للزيادات المقترحة في حصتيهما وقاما بسداد الالتزامات المطلوبة عنها.

٤/ الأصوات الأساسية محسوبة باستخدام النسبة المئوية المتفق عليها، وهي ٥٠,٥٠٢% من مجموع الأصوات (بشرط عدم وجود أصوات جزئية) حسب الوارد في التعديل المقترح لتعزيز الأصوات والمشاركة، والذي لم يدخل حيز التنفيذ بعد.

٥/ بما في ذلك كوريا وسنغافورة

٦/ الأهلية مقصورة على البلدان المؤهلة للاستفادة من "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" والتي يقل الدخل السنوي للفرد فيها عن الحد الأدنى التشغيلي السائد في عام ٢٠٠٨ وفق معايير المؤسسة الدولية للتنمية (١,١٣٥ دولاراً أمريكياً) أو أقل مرتين من هذا الحد بالنسبة للبلدان التي ينطبق عليها تعريف "البلد الصغير" طبقاً لمعايير الأهلية المعتمدة للاستفادة من "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر". وتدخل زمبابوي ضمن هذه البلدان.

٧/ تتضمن بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ناقصة التمثيل إلى جانب البلدان الديناميكية ضمن هذه المجموعة والمعرفة بأنها البلدان التي تبلغ حصتها القائمة على إجمالي الناتج المحلي المحسوب بتعادل القوى الشرائية مقسومة على نصيبها من الحصص بعد الجولة الثانية أكثر من ١ والتي تدخل ضمن البلدان زائدة التمثيل بنسبة تتجاوز ٢٥%.

٨/ التخفيض النسبي الموحد في الفجوة بين النصيب القائم على مزيج إجمالي الناتج المحلي (راجع الحاشية ٢) والنصيب المحقق بعد الزيادات الانتقائية.

## تلخيص للنسب المحولة من أنصبة الحصص والتصويت

من مرحلة ما بعد الجولة الثانية	من المرحلة السابقة على ٢٠٠٨	
		نسب أنصبة الحصص المحولة (نقط مئوية)
٥,٨	٨,٢	إلى البلدان ناقصة التمثيل
٥,٧	٨,٨	إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية
٢,٦	٥,٣	إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٣,٩	٧,٧	إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية غير النفطية /١
		نسب أنصبة الحصص المحولة (نقط مئوية)
٦,٢	٨,٥	إلى البلدان ناقصة التمثيل
٦,٠	٩,٠	إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية
٢,٨	٣,٩	إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٤,٢	٦,٤	إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية غير النفطية /١
٦١	٥٤	عدد البلدان التي يزداد نصيبها من الحصص
٨	١٠	البلدان المتقدمة
٥٣	٤٤	بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
١١٠	٥٤	عدد البلدان التي يزداد نصيبها من الحصص أو يظل دون تغيير
٨	١٠	البلدان المتقدمة
١٠٢	٤٤	بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
		عدد البلدان التي تحصل على زيادة اسمية في أنصبتها من الحصص
١٦	٤٠	بما يتجاوز ١٥٠%
٣	٦	البلدان المتقدمة
١٣	٣٤	بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
٥٥,٧	٦٥,٨	معامل التعديل /٢

١/ بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية المصدرة للنفط هي التي يصنفها تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" ضمن المجموعة الوظيفية التي تسمى "البلدان المصدرة للوقود"، والتي تتألف من ٢٧ بلداً.

٢/ معامل التعديل يقيس مدى تقلص الفروق بين أنصبة الحصص الفعلية والمحسوبة عن طريق تعديل أنصبة الحصص. وتُستبعد كل من كوسوفو وتوفالو من الحسابات السابقة على اجتماعات سنغافورة.